اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي
الواقـــع والآفـــاق
١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢
فندق شيراتون الدوحة

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

بالتعاون مع
مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

قدمت هذه الورقة في ندوة "اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي: الواقع والآفاق" بالدوحة - 14 **و** 15 **أبريل/ نيسان** 2012

أزمة "الأونروا" والجهود العربية والدولية لرعاية اللاجئين الفلسطينيين

علي هويدي

المدير العام لمنظمة "ثابت" لحق العودة/لبنان

علي هويدي

إثر نكبة فلسطين في العام 48، وطرد العصابات الصهيونية للفلسطينيين من قراهم ومدنهم، وتحت تأثير التعاطف العالمي مع اللاجئين الفلسطينيين وللتخلص من عبء تحمل المسؤولية الدولية والتخفيف من الضغط الشعبي على صانع القرار الأممي، ووفقًا للقرار رقم 212 في 19نوفمبر/تشرين الثاني 1948، أسست الأمم المتحدة "هيئة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين"؛ وذلك لتقديم المعونة للاجئين الفلسطينيين وتنسيق الخدمات التي تقدمها لهم المنظمات غير الحكومية وبعض منظمات الأمم المتحدة الأخرى، مثل اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية والمنظمة العالمية للاجئين، وفي 8ديسمبر/كانون الأول 1949 وبموجب قرار الجمعية العامة رقم 302 تأسست "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)" لتعمل كوكالة متخصصة ومؤقتة، على أن تجدد ولايتها كل ثلاث سنوات، ويمتد آخر تجديد حتى 30يونيو/حزيران 2014(1)، وطبقًا لقرار إنشائها تتولى الوكالة وظيفتين أساسيتين، **الأولى**: إغاثة اللاجئين وتقديم المساعدة لهم، **والثانية**: التشاور مع الحكومات المعنية ريثما تنتفي الحاجة إلى تقديم هذه المساعدة. وقد جاء تأسيس الوكالة ليخدم هدفين: اجتماعيًا بتقديم المساعدات، وسياسيًا بإبراز مشكلة اللاجئين وبقاء الوكالة كشاهد حي على مأساة اللجوء والتشرد، وبهذا تُعتبر "الأونروا" الشاهد الأممي على نكبة فلسطين والمتحمِّل للمسؤولية الدولية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى حين عودتهم(2)، و"الشريان الوحيد والأول لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين"(3).

خلفية تأسيس وكالة الأونروا

التزمت الإدارة الأميركية، ومنذ عهد الرئيس ترومان، برؤيتها بمنع عودة اللاجئين إلى ديارهم وتوطينهم ودمجهم الاقتصادي في المحيط العربي، وذلك ما أعلن عنه ممثل أميركا في "لجنة التوفيق الدولية الثلاثية حول فلسطين" (UNCCP) التي شكّلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة من ممثلي فرنسا وتركيا وأميركا؛ فقد أعلن ممثل أميركا في الاجتماع الذي عُقد في بيروت بتاريخ 21مارس/آذار 1949 "أن إسرائيل لا تقبل عودة اللاجئين، والأفضل أن تُنفَّذ قرارات الأمم المتحدة عمليًا بدلاً من التمسك بها نظريًا... فيجب التفكير في إعادة توطينهم من جهة وإعداد المشروعات اللازمة لعودتهم إلى الحياة". وفي مارس/آذار من العام 1949 قدّم ماك جي مستشار وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط خطته إلى الأمم المتحدة من قِبل "لجنة التوفيق الدولية" عبر الإدارة الأميركية داعيًا فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة لتقديم المساعدات الكفيلة بإنشاء مشاريع تنموية، تعمل على احتواء اللاجئين، وتوطينهم حيث هم.

بعد أن فشلت خطة ماك جي، أرسلت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة "للاستقصاء الاقتصادي في الشرق الأوسط" عُرفت ببعثة الأميركي "جوردون كلاب" وعُهد إليها بالقيام بدراسة للأحوال الاقتصادية للبلدان العربية، وتوجيه النصح والإرشاد لبرنامج التنمية المناسب لاستيعاب اللاجئين، وقدمت اللجنة تقريرها للجمعية العامة بتاريخ 16نوفمبر/تشرين الثاني 1949 تزامنًا مع التحضيرات لإطلاق عمل "الأونروا" بشكل رسمي، وأوصت الجمعية العامة وكالة "الأونروا" بتشكيل صندوق لدمج اللاجئين ميزانيته 49 مليون دولار تساهم فيه أميركا بنسبة 70% لإقامة مشاريع تنموية في فترة لا تتعدى 18 شهرًا(4) تحت شعار "عمل أكثر وغوث أقل"!

في بدايات تأسيسها، قامت "الأونروا" بخطوات تمثلت بالخروج عن المهام التي أوكلت إليها "تقديم الإغاثة المباشرة، وإقامة برامج تشغيلية للاجئين الفلسطينيين"؛ وذلك من خلال "قوننة" حرمان اللاجئين الذين هم خارج مناطق عملها من أية خدمات كما سنرى لاحقًا، وبالتالي حرمانهم من حقوقهم كلاجئين. وبتاريخ 12ديسمبر/كانون الأول 1950 صدر القرار رقم 393 حين أسندت الجمعية العامة للأمم المتحدة للأونروا مهمة العمل على دمج اللاجئين الفلسطينيين في اقتصاديات المنطقة بجانب تقديم الخدمات الإغاثية لهم(5)، وفي العام 1959 قدّم الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد ورقة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة تتضمن مقترحًا يقضي بتوسيع برامج تأهيل اللاجئين وتعزيز قدراتهم على إعالة أنفسهم، والاستغناء عن المساعدات

التي تقدمها إليهم وكالة "الأونروا"، وتوطينهم في الأماكن التي يتواجدون فيها، مع مناشدة الدول العربية المضيفة للاجئين بالتعاون مع الوكالة الدولية(6).

وجاء مؤتمر مدريد في 30أكتوبر/تشرين الأول1991 والمفاوضات المتعددة بين الفلسطينيين والإسرائيليين ليشكّل منعطفًا إستراتيجيًا في عمل الوكالة بتعديل وظيفتها المحددة لها بالقرار 302 بإغاثة وتشغيل اللاجئين إلى عمل تنمية اجتماعية عبر توفير البِنى التحتية، خاصة في منطقتي الضفة وغزة أولاً بما يؤدي في النهاية الى الاستغناء التدريجي عن خدماتها وإحالة الخدمات إلى الدول المضيفة(7)؛ حتى إن المؤتمر الذي نظّمته "الأونروا" وعُقد في الجامعة الأميركية في بيروت بتاريخ الثامن والتاسع من شهر أكتوبر/تشرين الأول2010 وشارك فيه كاتب هذه السطور كان تحت عنوان "من الإغاثة إلى التنمية الإنسانية: الأونروا واللاجئون الفلسطينيون بعد ستين عامًا"، حينها اعتبر اللاجئون الفلسطينيون المشاركون أن المؤتمر "ربما يؤسس لمرحلة جديدة على مستوى مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة، ويعود هذا الاستنتاج لأهمية المحاور التي تم بحثها ونوعية المشاركين التي حضرت من مختلف دول العالم(8). وكانت الأونروا في العام 2008 قد حددت مهمتها الجديدة بشكل أكثر وضوحًا عندما ذكرت في إحدى وثائقها الرسمية أن مهمتها "مساعدة اللاجئين الفلسطينيين في تحقيق كامل طاقاتهم في التنمية البشرية تحت الظروف الصعبة التي يعيشون فيها"(9).

الموقف الإسرائيلي من الأونروا

بعد أن تحولت "الأونروا" لأداة لاستمرار حالة اللجوء من خلال منح صفة لاجئ لكل فلسطيني حتى وإن كان قد وُلد في خارج فلسطين المحتلة، وما يترتب على هذا الأمر من ازدياد أعداد اللاجئين بحسب قواعد الأمم المتحدة التي تعتبر "أن من ترك بيته في عام 1948 في فلسطين هو لاجئ وجميع ذريته لاجئون أيضًا"، وأن وجود "الأونروا" يغذّي الإيمان لدى اللاجئين بحق العودة؛ لهذا باتت الوكالة تشكّل عنصر قلق وإزعاج حقيقيين للاحتلال الإسرائيلي والإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية، وللأسف بعض الجهات الفلسطينية..، يراد التخلص منها بأية وسيلة ممكنة، وبتنفيذ بعض المسؤولين الكبار في الوكالة(10)؛ فقد لوحظ في السنوات الاخيرة، أن عمليات استهداف "الأونروا" قد تصاعدت، وفي هذا السياق ذكرت صحيفة "إسرائيل اليوم" في 6ديسمبر/كانون الأول2011 "أن إسرائيل تحرِّض على إغلاق وكالة "الأونروا" بحجة أن هذه الوكالة تشكّل عقبة أمام أي اتفاق مستقبلي مع الفلسطينيين بسبب المعايير المختلفة لوضع اللاجئ الفلسطيني". وقالت "عينات بلف" عضو الكنيست عن "حزب الاستقلال": "إننا نؤيد مساعدة الفلسطينيين في الأمم المتحدة في مجال التعليم والصحة، ولكن ليس عن طريق هذه الوكالة التي تضر بجهود السلام". وكان سلفان شالوم وزير خارجية الاحتلال الإسرائيلي السابق قد دعا في تصريح له في 7نوفمبر/تشرين الثاني2005 إلى نقل صلاحيات وكالة "الأونروا" إلى السلطة الوطنية الفلسطينية. وهددت الإدارة الأميركية وكذلك الكونغرس، السلطة الفلسطينية بقطع المساعدات عنها وعن "الأونروا" إذا هي أصرّت على طرح الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية على حدود عام 1967، في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول2011، وتحت وطأة ضغط اللوبي الإسرائيلي قدّم مستشار الرئيس الأميركي السابق بوش "إليوت إبرامز"، والذي يعمل عضوًا في قسم دراسات الشرق الأوسط التابع للجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس، طلبًا بإعادة النظر في مساعدات واشنطن لوكالة "الأونروا"، محملاً "الأونروا" مسؤولية الحفاظ على وجود قضية اللاجئين الفلسطينيين، وأشار إلى أن "الأونروا" قد بدأت بخدمة 750 ألف لاجئ، أما الآن فقد أصبح عددهم خمسة ملايين، وقد انتهت كل قضايا اللاجئين في العالم إلا قضية اللاجئين الفلسطينيين، والسبب هو وجود "الأونروا"(11).

من ناحية أخرى فإن وثيقة (يوسي بيلين-أبو مازن)، التي وُقِّعت في سويسرا في نهاية شهر أكتوبر/تشرين الأول من العام 1995 وأعلن عنها بيلين في 31يوليو/تموز و29نوفمبر/تشرين الثاني1996 بأنها ستكون مرجعًا مهمًا للمفاوضين السياسيين حول مرحلة الحل الدائم، قد ورد في البند الرابع منها "تَحِل هيئة دولية جديدة محل وكالة غوث اللاجئين "الأونروا" لتعمل على إعادة تأهيل وتأمين استيعاب اللاجئين في دول وأماكن إقامتهم، والعمل على تطوير الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية وتذويبهم في الحياة اليومية للمجتمعات الذي يعيشون في محيطها، وتتكفل حكومة "حزب العمل" بالتعامل ثنائيًا مع الدول المعنية والأطراف الدولية الراعية، من دون صخب أو ضجيج إعلامي حتى لا يشكّل ذلك إحراجًا للسلطة، وممارسة الضغوط الكفيلة بانتزاع المواقف الدولية الداعمة لهذا الهدف بالتعاون مع الدول المضيفة لضمان إغلاق الملف نهائيًا". هذا وقد لخّص بيلين رؤيته لحل "الأونروا" في 23يونيو/حزيران2008 في معهد كارنيجي الأميركي حين دعا إلى "حل الوكالة الدولية "الأونروا" واستبدالها بالمفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR)".

تعريفات وثوابت الأونروا

عرَّفت "الأونروا" اللاجئ الفلسطيني بأنه "الشخص الذي كان يقيم في فلسطين خلال الفترة من 1يونيو/حزيران1946 حتى 15مايو/أيار1948 والذي فقد بيته ومورد رزقه نتيجة حرب 1948"(12)، "غير أنه يؤخذ عليها التعريف الضيق الذي اعتمدته لتعريف اللاجئ لأنه استثنى الكثير من اللاجئين الفلسطينيين المحتاجين إلى المساعدة، خصوصًا أولئك المقيمين في غير مناطق عملياتها الخمسة مستندة في ذلك إلى أسباب سياسية وعملية دون أية معايير قانونية"(13). وعند مباشرة عمل الوكالة الدولية "الأونروا" مهامها في العام 1950 تبنّت أرقام لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين "لجنة كلاب" الذي قدَّر أعداد اللاجئين بحوالي 760 ألف لاجئ، وذلك وفق تقرير اللجنة المقدَّم للجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 1949، ومنذ ذلك الحين تعتبر المنظمة الدولية أن خدماتها موجهة فقط "للاجئين المسجلين لديها منذ تاريخ 1مايو/أيار1951" ولم تشمل الفلسطينيين الذين اضطروا إلى الخروج من فلسطين بعد هذا التاريخ. وبعد احتلال العراق في العام 2003 رفضت "الأونروا" -ولا تزال- إدراج أسماء فلسطينيي العراق في سجلاتها كلاجئين؛ إذ من أصل حوالي 35 ألف لاجئ فلسطيني كان في العراق قبل الاحتلال، بقي حوالي ستة آلاف والبقية الباقية تم تهجيرهم وتشتيتهم إلى أكثر من ثلاثين دولة في العالم، وترفض الأونروا كذلك إدراج اللاجئين غير المسجلين في سجلاتها والمسجلين في سجلات الدول المضيفة، وعلى الرغم من الخطوة المتأخرة في تقديم خدمات "الأونروا" للاجئين غير المسجلين في العام 2004(14) إلا أن التمييز أمر حاصل مع الدول المضيفة؛ فعلى سبيل المثال فإن اللاجئ المسجل في سجلات "الأونروا" وسجلات الدولة اللبنانية يحصل على وثيقة سفر يتم تجديدها كل خمس سنوات بينما وثيقة السفر للاجئ غير المسجل تكون صالحة لمدة سنة واحدة فقط قابلة للتجديد. حتى على مستوى (الحق في العمل) فإن من يحصل على إجازة العمل -على ندرتها- يجب أن يكون من اللاجئين المسجلين في سجلات "الأونروا" وسجلات الدائرة السياسية واللاجئين على حد سواء... وكذلك ترفض "الأونروا" إدراج أسماء فاقدي الأوراق الثبوتية من اللاجئين أو إدراج أسماء أكثر من مائة ألف لاجئ فلسطيني في الأردن والمهجَّرين من قطاع غزة...

الأونروا ومخيمات اللاجئين

حددت الاتفاقات الموقعة بين وكالة "الأونروا" وحكومات الدول المضيفة واقع هذه المخيمات وحدودها العقارية وقد بلغ عددها 58 مخيمًا (لبنان 12 مخيمًا، سوريا 9 مخيمات، الأردن 10 مخيمات، الضفة الغربية 19 مخيمًا، قطاع غزة 8 مخيمات). وقد عرّفت "الأونروا" المخيم بأنه "عبارة عن رقعة أرض خصصتها السلطات المضيفة للأونروا من أجل توفير الإقامة للاجئي فلسطين وإقامة المرافق التي تلبي احتياجاتهم".

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين رسميًا سنة 1950 في سجلات الوكالة 760 ألف لاجئ بينما تتحدث تقديرات الباحث الفلسطيني الدكتور سلمان أبو ستة عن لجوء حوالي 935 ألف فلسطيني(15)، وقد أشارت "الأونروا" إلى أنها حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2011 تقدم خدماتها لحوالي خمسة ملايين لاجئ فلسطيني مسجل (4.966.664 لاجئًا). كما تُعد "الأونروا" أكبر وكالة تابعة للأمم المتحدة تعمل في المنطقة حيث بلغ عدد موظفيها حتى نهاية عام 2011 31541 موظفًا معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين(16).

إحصاءات اللاجئين الفلسطينيين حسب "الأونروا"(17)

منطقة عمل الأونروا	عدد المخيمات	اللاجئون المسجلون	مجموع اللاجئين المسجلين في المخيمات
الأردن	10	1999466	350899
لبنان	12	455373	227718
سوريا	9	495970	149822
الضفة الغربية	19	848494	206123
قطاع غزة	8	1167361	518147
المجموع الكلي	58	**4.966.664**	**1452709**

أما المدير العام السابق لوكالة "الأونروا" في سوريا وكبير مسؤولي قسم الأخلاق والسلوكيات في وكالة "الأونروا" الباحث الهولندي لكس تاكنبرغ فيعتقد أن هناك "ثلاثة أسباب تعترض تحديد أعداد اللاجئين الفلسطينيين بدقة، أولها: أنه لم يجرِ إحصاء سكاني للفلسطينيين منذ سنة 1931، ثانيها: حدثت منذ بداية القرن العشرين هجرة واسعة من المناطق الريفية الفلسطينية إلى المدن بحثًا عن العمل، ثالثها: كانت فترة الثلاثينيات والأربعينيات فترة نمو سكاني ملحوظ في المنطقة كلها، وقد زاد في فوضى الأرقام وجود سكان من البدو الرحل؛ لذا لا غرابة في أن تكون الإحصاءات المتعلقة باللاجئين غير دقيقة أو مبالغًا فيها على الأرجح"(18)؛ فالأونروا أشارت إلى أن عدد اللاجئين المسجلين لديها في لبنان وصل إلى 455 ألف لاجئ في 1يناير/كانون الثاني2011، بينما العدد الفعلي يصل بين 260 ألف و280 ألف لاجئ (19) و(20).

الأونروا وتجمعات اللاجئين

على المستوى الجغرافي تعترف "الأونروا" بالمخيمات الثمانية والخمسين المنتشرة في مناطق عملياتها الخمسة فقط ولا تعترف بالتجمعات على اعتبار أنها أقيمت بحكم الأمر الواقع منذ نكبة فلسطين في العام 48 على أراضٍ هي إما أملاك للدولة المضيفة أو أملاك خاصة. وفي لبنان هناك تجمعات أخرى تشكّلت بعد تدمير مخيم النبطية للاجئين بسبب القصف الصهيوني في العام 1974 وتدمير مخيمي تل الزعتر وجسر الباشا بسبب الحرب الأهلية في العام 1976، ويصل عددها إلى 13 تجمعًا(21) عدا إقامة 45 تجمعًا عشوائيًا آخرين(22)، وفي سوريا هناك تجمعات مثل اللاذقية واليرموك وعين التل وغيرها، وفي الأردن هناك ثلاثة تجمعات تقع في عمَّان والزرقاء ومادبا، وكذلك تجمعات في الضفة الغربية وقطاع غزة. إلا أن "الأونروا" والدول المضيفة تعترف باللاجئين المسجلين المقيمين في تلك التجمعات. وتقدم "الأونروا" خدمات غير مكتملة للاجئين المقيمين في التجمعات خاصة في لبنان، كأن تكون العيادة متنقلة على سبيل المثال أو تقديم خدمات الإغاثة من خلال سيارات متنقلة...

الأونروا والدول العربية والميزانيات

بناءً على الاتفاق الموقَّع بين "الأونروا" والدول العربية فإن الأخيرة تساهم بما نسبته 8% من الميزانية العامة للأونروا، إلا أن واقع الحال يشير إلى غير ذلك تمامًا؛ فما ساهمت فيه الدول العربية في الميزانية العامة للعام 2008 أقل من واحد في المائة(23)؛ الأمر الذي يثير الكثير من التساؤلات، وإذا كانت الدول العربية تريد أن تقول: إن المجتمع الدولي و(إسرائيل) هما المسؤولان عن خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وإن اللاجئين الفلسطينيين ليسوا لاجئي حرب عالمية ثانية أو لاجئي مجاعة وإنما هم لاجئون اقتُلعوا من أرضهم وهناك أولوية لحق العودة وحق تقرير المصير على مسألة تقديم الخدمات، إلا أن هذا ليس تبريرًا كافيًا لتخلي الدول العربية عن الإيفاء بالتزاماتها المالية في صندوق "الأونروا"، وتحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، وتوفير الحماية اللازمة لهم حتى بدون "الأونروا"؛ فقد التزمت الدول العربية في العام 1997 بدفع ما نسبته 7.8% من ميزانية الوكالة الدولية إلا أنها توقفت بعد ذلك(24). ولابد من الإشارة إلى أن الرسم البياني لميزانية "الأونروا" العامة في حالة صعود سنوي، في المقابل هناك تخفيضات ملحوظة للخدمات وفقًا للاحتياجات وازدياد عدد اللاجئين، ويكفي الإشارة إلى أنه في العام 1975 كانت الكلفة اليومية للاجئ مائتي دولار (استشفاء وتعليمًا وإغاثة وقروضًا ومشاريع)، ووصلت في العام 1997 إلى 70 دولارًا، ثم تدنت لتصل إلى 30 دولارًا في العام 2002(25)، وهذا أثَّر على نسبة الخدمات ونوعيتها وكميتها بشكل عام، أما في العام 2011 فقد وصلت التكلفة اليومية إلى 130 دولار(26)، تماشيًا مع خطة التنمية البشرية التي أطلقتها "الأونروا" في مؤتمر بيروت في العام 2009 ولمدة خمس سنوات (2010 – 2015).

في الوقت الذي نسمع فيه عن ملايين الدولارات التي تساهم بها الدول الغربية في ميزانية "الأونروا" نسمع عن أرقام لا تتجاوز الخمسة أصفار تتبرع فيها بعض الدول العربية، ونادرًا ما نسمع بمبالغ مهمة تُدفع إلا في أوقات الطوارئ كما حصل على سبيل المثال لا الحصر مع إعادة إعمار مخيم جنين في العام 2002 حين تم دفع مبلغ 30 مليون دولار من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة...، فمن خلال ما يمكن أن تقدمه الدول العربية والإسلامية من مساعدات، تستطيع أن تساهم من خلالها بتلبية جميع احتياجات اللاجئين الفلسطينيين الإنسانية من الغذاء والدواء والكساء والإيواء وتوفير التعليم المناسب وفرص العمل...

تساؤلات

هل مطلوب من اللاجئ الفلسطيني أن يعيش بلا كرامة إلى حين عودته إلى دياره أو أن يعيش فقيرًا معدمًا يعاني الأمراض وسوء التغذية كونه لاجئًا؟!(27)؛ إذ يكفي خير يوم واحد فقط من أيام دول الخليج لتحل مشاكل لا تُعد ولا تُحصى للاجئين على المستوى الإنساني، خاصة إذا علمنا أن إحدى دول الخليج وصل فائض ميزانيتها للعام 2011 إلى 81 مليار دولار، وأن دولة خليجية أخرى أعلنت في بداية شهر مارس/آذار 2012 عن أن فائض ميزانيتها قد فاق التوقعات، مع الأخذ بعين الاعتبار رفضنا المطلق لمسألة "تعريب" أو "فلسطنة" "الأونروا" لأن هذا تدريجيًا سيلغي المسؤولية السياسية الأممية تجاه اللاجئين، وسيساهم في تكريس التوطين وشطب حق العودة.

ولنسلِّم جدلاً بأنه لسبب أو لآخر لا طاقة للدول العربية أو الأجنبية بدفع مستحقاتها المالية التطوعية في صندوق "الأونروا"، فهل هذا يعني أن يموت اللاجئ الفلسطيني على أبواب المستشفيات نتيجة عدم توفر المبالغ المطلوبة للعلاج مثل ما حصل مع الطفل المعوق محمد طه من مخيم عين الحلوة للاجئين (10 سنوات) الذي توفي في 8مارس/آذار2011، أو وفاة السيدة نسرين كريِّم الأم لأربعة أطفال من تجمع الشبريحا للاجئين في فبراير/شباط 2012، أو وفاة الطفل المعوق بلال واكد (9 سنوات) في مخيم نهر البارد في 14مارس/آذار2012، أو بقاء اللاجئ الفلسطيني محمد موسى إسماعيل من مخيم عين الحلوة طريح الفراش منذ العام 2001 مبتور الأطراف الأربعة لأن "الأونروا" لا تساهم في تأمين الأطراف الصناعية، لأنها تعتبرها من الإكسسوارات وليس من الضروريات، أو أن تبقى عائلة اللاجئ علي بورشلي تعيش في قبو أو مخزن في مدينة صيدا منذ 11 سنة، مع العلم بأن هذه العائلة مسجلة في قسم الشؤون الاجتماعية التابع للأونروا أي من فئة "العسر الشديد" من اللاجئين، الذي يعني أن "الأونروا" تقدم لكل فرد في العائلة عشرة دولارات كل أربعة أشهر مع بعض الحصص التموينية التي تنفد قبل انقضاء ربع المدة، ولماذا لا تكون نسبة الاستشفاء للاجئين 100%؛ إذ إن 95% من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بدون تأمين صحي(28)؟!، وإلى متى سيستمر طوفان مياه البحر على مخيم الرشيدية أو تجمع جل البحر؟! وإلى متى سيبقى نقل أموات اللاجئين الفلسطينيين من على أسطح المنازل لأن زواريب المخيم لا تتسع لنقل التابوت حتى إن مساحة المقابر لم تعد تتسع لدفن موتانا كلاجئين فلسطينيين في لبنان(29)؟!، وإلى متى ستبقى البِنى التحتية في مخيمات اللاجئين بنى فوقية؛ حيث تلتحم أنابيب المياه مع الأسلاك الكهربائية؛ الأمر الذي أدى إلى وفاة 21 لاجئًا في مخيم برج البراجنة حتى إعداد هذه الورقة؟! ولماذا لا تكون تغطية تكاليف الدراسة 100% للمرحلة الجامعية، ويكون التعليم متوفرًا لجميع الطلاب الجامعيين وفي كافة الاختصاصات وأن تُعطى المنح الدراسية لمستحقيها؟! ففي العام 2000 كان معدل الطلاب الفلسطينيين في مدارس الأونروا يمثل 11% من مجمل عدد اللاجئين المسجلين (3737494 لاجئًا)، وفي الأول من يناير/كانون الثاني2011 أصبح يمثل 9,7% مع أن عدد اللاجئين أصبح (4966664 لاجئًا). في لبنان وخلال السنوات العشر الأخيرة (2001 – 2011) جرت حالات تسرب مدرسي بما مجموعه 11.663 تلميذًا مصيرهم غير معروف(30).

والأهم: لماذا لا تتوفر الحوافز التي تشجع وتدفع اللاجئ الفلسطيني لأن يكمل تعليمه في الاختصاص الذي يرغب، وتفتح له آفاق المستقبل من خلال توفير فرص عمل له في الدول العربية أو الإسلامية مع العمل على تسهيل تنقل اللاجئ من وإلى الدول المضيفة، خاصة اللاجئين من لبنان حيث التمييز العنصري المزدوج الذي يمارس من قبل الدولة اللبنانية(31)، وحرمان اللاجئين من حقوقهم المدنية والاجتماعية، لا سيما حقِّي التملك والعمل في المهن الحرة كالمحاماة والطب والهندسة والصيدلة والتمريض... وأسواق العمل متاحة في دولنا العربية والإسلامية، والقدرة والكفاءة متوفرة، فأثر اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي لا تزال شاخصة حتى يومنا هذا؟!

الأونروا والدول الغربية

على الرغم أن ما يُدفع في صندوق الوكالة الدولية "الأونروا" هو عمل تطوعي يقوم به كثير من الدول العربية والغربية مشكورة، إلا أن الأمم المتحدة تُعتبر مسؤولة مباشرة عن تمويل الوكالة الدولية في حال واجهت أي عجز مالي، لأن "الأونروا" واحدة من مؤسسات الأمم المتحدة، وفي حال تقاعست أي من الدول عن الإيفاء بالتزاماتها، فإن على صندوق الأمم المتحدة أن يلبي الاحتياجات ويعوِّض العجز، ولأنه لا يوجد توصيف دقيق لخدمات "الأونروا" منذ نشأتها، يقول خبراء القانون الدولي بأنه يحق للجمعية العامة للأمم المتحدة بحث إمكانية توسيع خدمات الوكالة الدولية بحيث تكون موازنة

"الأونروا" كاملة جزءًا من ميزانية الأمم المتحدة، تمامًا كأية مؤسسة دولية أخرى تابعة للأمم المتحدة، وهذا لا يتحقق إلا من خلال برامج ضغط ومناصرة من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية وبمساعدة من بعض الدول (يكفي دولة واحدة وفقًا للقوانين المرعية) تجاه الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي للتعديل في السياسات.

في هذا الإطار نستطيع أن (نتفهم) أن دولاً غربية تكون (عاجزة) عن دفع مستحقاتها المالية لسبب اقتصادي أو سياسي كما حدث مع كندا التي أوقفت مساعداتها للأونروا في فبراير/شباط العام 2010، بحجة أن "الأموال تذهب لحركة "حماس"، وأنها تساهم في دعم المناهج الدراسية التي تحض على الكراهية لإسرائيل"؛ الأمر الذي نفته "حماس" ونفته "الأونروا"، أو كما حدث خلال المؤتمر الذي عقد في فيينا بتاريخ 23يونيو/حزيران2008 وخُصِّص لجمع التبرعات لإعادة إعمار مخيم نهر البارد في لبنان؛ إذ تعهدت الدول المشاركة بدفع مبلغ 122 مليون دولار من أصل 455 مليون دولار طلبتها "الأونروا"، وهذا لا شك سيمهد الطريق لممارسة المزيد من الضغط وإحكام الطوق وخنق الوكالة الدولية وصولاً لتصفيتها والقضاء عليها في بازار الابتزاز السياسي، والانتقال لاحقًا إلى مرحلة "تقديم التبرعات المشروطة" خدمة لوجهة النظر الإسرائيلية-الأميركية للسلام أحادية الجانب، وما تأتي "الأزمات" المالية والإدارية التي تمر بها "الأونروا" من حين إلى آخر إلا في سياق عمل منهجي يهدف للضغط على "الأونروا" وتحويل خدماتها إلى الدول المضيفة بشكل تدريجي تمهيدًا لتصفيتها؛ فالدول المانحة خاصة الغربية منها ليست بجمعيات خيرية ولا تقدم وجبات مجانية، بل لها أهداف وغايات سياسية خاصة بها، وليس صحيحًا أن أسباب العجز المالي في صندوق الوكالة يعود إلى أسباب اقتصادية بحتة؛ إذ على سبيل المثال تبرعت الدول المانحة لسلطة الحكم الذاتي في العام 1996 بمبلغ 2 مليار دولار والسبب في ذلك اقتصادي وسياسي يتماشى مع أهداف توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير والاحتلال الإسرائيلي عام 1993.

لكن ما لا نستطيع أن نتفهمه هو أن تتقاعس الدول العربية عن الإيفاء بالتزاماتها؛ فقد تحدثت المفوض العام السابق للأونروا كارين أبو زيد في العام 2009 عن أن أسباب العجز في ميزانية الوكالة "تعود إلى عدم دفع بعض الدول المانحة -التي يصل عددها إلى 30 دولة- حصصها في ميزانية الوكالة السنوية والتي تُقدَّربنحو 400 مليون دولار. 99% منها مقدمة من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي والدول الإسكندنافية، فيما تبلغ نسبة مساهمة الدول العربية واحدًا في المائة فقط"(32)، ووصل الأمر إلى أن هددت الوكالة بإنهاء خدماتها في الأول من أكتوبر/تشرين الأول من العام 2010 إن لم تحصل على تسعين مليون دولار(33)..

السلام يبدأ مع الأونروا

تعتقد "الأونروا" بأن إطلاق شعار "السلام يبدأ مع الأونروا يأتي نتيجة لاستمرار النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، وفي ظل غياب حل عادل ودائم لمحنة خمسة ملايين لاجئ فلسطيني"(34)، وعلى التوازي تعتمد "الأونروا" في جمع تبرعاتها على طريقة دبّ الرعب والهلع في قلوب الدول المانحة واعتبار قضية اللاجئين لغمًا جاهزًا للانفجار فيما لو أعلنت "الأونروا" عن إفلاسها، وهذا الشعار لا شك يلبي رغبة الكثير من الدول المانحة وسياساتها التي تتوافق مع الرؤية الإسرائيلية لقضية اللاجئين، وقد ظهر هذا بشكل واضح مع إطلاق برنامج "تدريس مادة حقوق الإنسان في مدارس الوكالة، واقتصار نماذج انتهاكات حقوق الإنسان على "الهولوكوست"(35).

تمسُك بالأونروا وانتقاد للأداء

بمناسبة الذكرى الستين لتأسيس "الأونروا"، وفي استطلاع رأي علمي أجراه كل من مركز العودة الفلسطيني في لندن وتجمع العودة الفلسطيني "واجب" في دمشق ومنظمة "ثابت" لحق العودة في بيروت وتم إطلاق نتائجه في مؤتمر صحفي عُقد في العاصمة اللبنانية بيروت بتاريخ 8إبريل/نيسان2010 أشار إلى أن 69,7% من اللاجئين غير راضين عن أداء "الأونروا"، وأن 86% من اللاجئين اعتبروا خدمات "الأونروا" غير كافية، بينما اعتبر 44,9% من اللاجئين أن الخدمات الصحية ضعيفة و35,3% اعتبروا أن الخدمات التعليمية كافية، و55,5% اعتبروا أن خدمات العمل الإغاثي ضعيفة، و64,1% يرى أن هناك تراجعًا كبيرًا في تقديم الخدمات، والأهم في الاستطلاع أن 92% من اللاجئين يؤيدون استمرار "الأونروا" بتقديم خدماتها(36)، في مؤشر واضح على وعي اللاجئين بما تمثله "الأونروا" والاعتراض على الأداء الذي تزايد -ولا يزال- وتحديدًا خلال السنوات الثلاثة الأخيرة.

خلاصات

- نعتقد بأن إلغاء وكالة "الأونروا" أو تصفية أعمالها وطيّ صفحة قضية اللاجئين لن تقتصر مخاطره على اللاجئين فحسب، بل قد تطول مصالح الأقطار العربية المضيفة لأن بديل ذلك هو توطين اللاجئين حيث هم، وهذا مرفوض من قِبل اللاجئين أنفسهم ومعظم الدول المضيفة.

- حالة رفض محاولات إنهاء دور "الأونروا" وإلغاء خدماتها لصالح المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أو تحويل صلاحياتها إلى الدول المضيفة وحتى تحسين الأداء وعدم الاتزان المالي والإداري داخل الوكالة تتطلب تصعيد التحركات المطلبية لأن التجربة أثبتت أن الضغط الشعبي على إدارة "الأونروا" يحقق تحسينًا وتطويرًا للخدمات المقدمة.

- لا يوجد علاقة بين خدمات "الأونروا" وميزانيات الدول المانحة، وعلى الأمم المتحدة أن تغطي أي عجز مالي تواجهه الوكالة، وأزمات "الأونروا" لن تنتهي بهدف فرض شروط الدول المانحة.

- مواجهة مخططات التوطين تتطلب مناشدة الدول العربية المضيفة من أجل دعم حق العودة عبر تقديم تسهيلات في الجوانب الحياتية والمعيشية للاجئين المقيمين على أراضيها لاسيما لبنان والعراق، وتجسيد المواقف المعلنة برفض التوطين ودعم صمودهم الاجتماعي، فضلاً عن الإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه ميزانية "الأونروا".

- مسؤولية الأسرة الدولية ممثلة بالأمم المتحدة تجاه مشكلة اللاجئين، يتطلب عدم الإقدام على حل وكالة "الأونروا" قبل تطبيق حق العودة، وعدم المساس بهذه المؤسسة والخدمات التي تقدمها؛ فقضية اللاجئين ستبقى قضية سياسية وحلّها يكمن في إلغاء مأساة اللجوء والتشرد، وتطبيق حق العودة.

- ويبقى العامل الأهم في رفض التوطين والتمسك بحق العودة وهو الدور الخاص باللاجئين المستهدَفين بشكل مباشر؛ وذلك بإفشال مشاريع إلغاء "الأونروا" وتصفية خدماتها من خلال مواصلة التحركات المطلبية..

مراجع

(1) وكالة الأونروا-نظرة شاملة، انظر: http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=54
(2) ديباجة القرار الذي أنشأ الأونروا رقم 302 للعام 1949 أشار إلى الفقرة 11 من القرار 194، إلى أن "الأونروا" ملزمة باستمرار تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين إلى أن تتم عودتهم، أو دون المساس بحقهم في العودة.
(3) وزير التنمية والتطوير الدولي البريطاني مايك فوستر في مؤتمر "الأونروا ومستقبل اللاجئين الفلسطينيين" الذي نظمه مركز العودة الفلسطيني في لندن في 16ديسمبر/كانون الأول 2009، انظر: http://www.prc.org.uk/newsite/ar.26-37-16-31-12-2009-410/html
(4) رولا البرعي، الإطار النظري، مشاريع التوطين، مجلة رؤية، السنة الثانية، العدد الرابع والعشرون، أكتوبر/تشرين أول 2003، ص 73- 74.
(5) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 1947-1974 مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت المجلد الأول صفحة 25 – 27.
(6) كمال القصير (مشاريع توطين الفلسطينيين في الخارج 2007)، انظر:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/c34a88a7-750f-436d-8eae-18565b5a60b2
(7) الأستاذة فجر عاطف، "حق العودة: إثباتات القانون ومخاطر السياسة" مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، انظر:
http://www.aqsaonline.org/le_3.php?id=1076&baab=7&kesm=18
(8) علي هويدي، مؤتمر الذكرى الستين لتأسيس الأونروا في بيروت: "التنمية البشرية" تثير قلق اللاجئين ومخاوفهم، مجلة العودة الشهرية- العدد 38-السنة الثالثة – نوفمبر/تشرين الثاني2010 ص 28.
(9) الإستراتيجية الانتقالية لبرنامج وكالة الغوث لعام (2008 – 2009)، انظر: http://www.unrwa.org/userfiles/od%20interimprogstrategy08-09_ar.pdf
(10) فليبو غراندي، المفوض العام للأونروا وفي خروج عن مسماه الوظيفي، تفهم حاجة (إسرائيل) للأمن في محاضرة له في جامعة بير زيت في 4أكتوبر/تشين الأول2010، وكذلك فعل مدير مكتب الأونروا في نيويورك أندرو ويتلي بتاريخ 22أكتوبر/تشرين الأول2010؛ حين أدلى بتصريحات تفيد بأن "على اللاجئين الفلسطينيين أن لا يعيشوا على وهم تحقيق حق العودة، وبأن على الدول العربية أن تبحث عن مكان لهم في أراضيها لتوطينهم فيها". صحيح أن الأونروا تنصلت من تصريحات ويتلي ونأت بنفسها عنها، معتبرة أنها آراء شخصية لكنها تأتي في سياق عام لجس النبض وقياس مدى التفاعل.
(11) د .فايز ابو شمالة، "الأونروا... سلام على كيس الطحين" موقع جريدة اللواء الدولية، انظر:
http://www.alewaa-int.com/AuthorArticles.aspx?ArticleID=3744&IssueID=119
(12) وكالة الأونروا، الأسئلة الأكثر شيوعًا، انظر: http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=56
(13) تقرير معلومات حول "الأونروا: برامج العمل وتقييم الاداء"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، قسم الأرشيف والمعلومات بيروت ص 9.
(14) نشرة الأونروا الفصلية التي تصدر في لبنان العدد الأول عام 2005 ص 2.
(15) دكتور سلمان أبو ستة في مقابلة مع الجزيرة، انظر: http://www.aljazeera.net/programs/pages/78a6c7c8-65bd-412d-a0b1-a79176568032
(16) الأونروا بالأرقام حتى 1يناير/كانون الثاني،2011، انظر: http://www.unrwa.org/userfiles/2011092751833.pdf
(17) الأرقام لغاية 1يناير/كانون ثاني2011 موقع الأونروا على الإنترنت، انظر: http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=168
(18) لكس تاكنبرغ: وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية / بيروت– عام 2003 ص 25.

(19) مسح ميداني حول الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، أجرته الأونروا بتمويل من الاتحاد الأوروبي وتنفيذ الجامعة الأميركية في بيروت في فبراير/شباط 2011، انظر: (http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=675)
(20) أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، التوزيع الجغرافي والديموغرافي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت ص 28.
(21) علي هويدي: المهجرون الفلسطينيون في لبنان بين مرارة اللجوء ومآسي الهجرة-مركز العودة الفلسطيني/لندن – عام 2006 ص 9.
(22) تجمعات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، انظر: http://www.thabit-lb.org/ar/default.asp?contentID=170
(23) ماضي عيسى، انظر: http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=398

(24) جون غينغ، مدير عمليات الأونروا السابق في قطاع غزة في مقابلة مع قناة الجزيرة في 30يوليو/تموز2010، انظر: http://www.aljazeera.net/programs/pages/e03100f9-2abc-41d5-80b4-865260a4b5c5
(25) تجمع العودة الفلسطيني "واجب" سورية، الأونروا وأزمتها المالية وتأثيرها على اللاجئين الفلسطينيين، انظر: http://www.wajeb.org/index.php?option=com_content&task=view&id=710&Itemid=154
(26) السلام يبدأ مع الأونروا، انظر: http://www.unrwa.org/userfiles/2011120121219.pdf
(27) مرجع سابق (19).
(28) مرجع سابق (19).
(29) الأموات من خارج المخيم يحتاجون إلى تصريح دخول ويخضعون للتفتيش على باب المخيم، انظر: http://laji-net.net/arabic/Default.asp?ContentID=6406&menuID=22
(30) قراءة موضوعية لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وفقًا لإحصاءات الأونروا خلال السنوات العشر الأخيرة (2001 – 2011)، انظر: http://www.thabit-lb.org/ar/default.asp?contentID=778
(31) وزير الإعلام اللبناني السابق الدكتور طارق متري في مؤتمر في بيروت حول "اللاجئون الفلسطينيون وحق العمل" فبراير/شباط عام 2010

(32) الأونروا" تواجه عجزًا بـ 40 مليون دولار يهدد مهامها الإغاثية في غزة، انظر: http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=400
(33) فيليبو غراندي المفوض العام للأونروا في مقابلة مع قناة الجزيرة بتاريخ 13مايو/أيار2010، انظر: http://www.aljazeera.net/programs/pages/411b5e52-8f8a-4a27-b948-2f2fc6ba09e8
(34) مرجع سابق (26).
(35) أسعد عبد الرحمن: "أولوية الهولوكوست الفلسطيني" صحيفة الاتحاد، أبوظبي، 22يوليو/تموز2011.
(36) مركز العودة وتجمع واجب ومنظمة ثابت، انظر: www.thabit-lb.org www.wajib.org – www.prc.org.uk –